

وقد قال المعاهد فلا أثر لها في إسقاط العبادات في كل
الأوقات. وأما جواز النسيء للمؤمن من شدة البرد
للجبانة فالمراد من الجوف الخوف من الاعتكاف على
نفسه أو على عصبه من أعضائه أو من حطوله مرض
وكذا شرط في البدائع لجوازها من الجبانة لا الجيد
مكنايا ويوم ولا ثوبا يتكفي فيه ولا حيا يمتنع بها ولا
حماها والصحيح أنه لا يجوز للمؤدث الأصغر كما في
الحائض لعدوها اعتبارا ذلك الحرف في أعضاء الوضوء
وأما المشقة التي تنفك عنها العبادات في غالب
فعلها مراتب الأولى مشقة عظيمة فإحدى مشقة
الجوف على النفوس والأطراف ومنازع الأعضاء في
موجبها للتخفيف وكذا إذا لم يكن للوجوه طريق الأمن
الجزو وكان الغالب عكسها التلاصق للحمية الثانية
مشقة حفيفة كادني وجع في أصبع أو آفة في جرح
في الرأس أو شوش مزاج حفيف فهذا الأثر له ولا
التفات إليه لأن تخفيف مصاح الصادات
أولى من دفع مثل هذه المشقة التي لا أثر لها
ومن هنا رد علي من قال من مشايخنا أن المريض
إذا نوى الصوم في رمضان عن واجب خرافته
يصح عما نوى أن كان مريضا لا يصوم معه المومنين
والأصح عن رمضان بان لا يصوم معه المومنين

المومنين ولا يصوم عن رمضان بان لا يصوم مع مومنين
المعظمين في رمضان وكلامنا في مريض رخص له الفطر
تقيده وطلق المريض وإن لم يصتر أن كان بالزوج ما يقع
من صحة صلاته بها بخلاف مرضها. لأن الله متوسطة
بينها وبين حرص في رمضان يخاف من الصوم ومكاه
بزيادة المرض أو بطو البرد فيجوز له الفطر وهكذا
في المريض المنيح للتعيم واعتبروا في الحج الزوال والركلة
المستسدين للشخص حتى قال في فتح العبد برغبة
في حق كل الشان كما يصح معه بدنه وقالوا لا يكفى
بالصحة في الرحلة بل لابد من شئ محل أو اس زائلة
ومن المشكل التعيم فإنهم اشتروا في المرض المنيع له أن
يخاف من الماء على نفسه أو عصبه ذهابا أو منفعه
أو حدوث مرض أو بطو برود والرأي يجوز بطلان المرض
مع أن مشقة الشفردون ذلك بكثير ولربما جوا
شروا للمنازلة فإحسنة على قيمة لا اليسيرة
المقالة الثانية في حقيقت الشرح. أنواع الأول
خفيف إسقاطا كإسقاط العبادات عند عذر أو عذر
الثاني خفيف بتعويض كالتصريح في السفر على القول
بأن الأمام أصل وإنما على قولنا من إن الفطر أصل
ولا تمام فوضن بكثرة فلا الأصغر. الثالث تخفيف
البدن بالبدن الوضوء والفضل بالقيم والعتبار في